الجانب السياسي في فكر المرحوم د. عبد الله شريط

شريفي سعيد: أستاذ محاضر أ
المدرسة العليا للأساتذة – الجزائر

تاريخ إرسال المقال: 2017-11-20 **تاريخ قبول المقال:** 2018-05-13

ملخص

إنّ الحديث عن فكر المرحوم د. شريط في جانبه السياسي، وتبيان إن كان سياسيا أو دينيا، أو لائيكيا، يتطلب تحديد مفهوم السياسة، ووظيفة رجل السياسة والمفكر السياسي، حيث عرّف بعض المفكرين السياسة بأنها « فن الحكم » الفن في هذا المقام يعني الخبرة في التدبير (تدبير البيت أو المدينة) على حد تعبير ابن خلدون، وهناك من عرّفها بأنها مجموع الآراء والخبرات والأفكار التي صاغها العقل البشري لتفسير الظاهرة السياسية وعلاقتها بالمجتمع من حيث ضعفها وقوتها ووجودها وعدمها، وخصائص القائمين عليها. فالمفكر السياسي قد يكون ذا مرجعية دينية، كما يمكن أن يكون ذا مرجعية لائكية، وهنا يكون السياسي حاملا لفكر سياسي ديني، أو لائكي، ولكن قوة الفكرة تكون في مدى ارتباطها بالمجتمع، وهنا يأتي دور المفكر السياسي الذي يسخر فكره لخدمة شعبه واستنهاضه من أجل الانعتاق والوقوف في وجه كل من يحاول التلاعب بقيمه الوطنية والروحية، وقد يؤدي هذا الوقوف إلى الصراع والتحدي بين طرفي المعادلة، وقد يؤدي هذا إلى تهميش المفكر السياسي ذي التوجه الوطني الغيور على وطنيته، الرافض للتزلف السياسي، وهنا نتساءل عن طبيعة الفكر السياسي للمرحوم د. عبد الله شريط، هل هو فكر أصيل يعبر عن العمق الحضاري للأمة الجزائرية، يستحق التكريم كما يكرم بعض المغنيين، والفنانين والمسرحيين؟ أم هو مجرد كاتب ومدرس عاد لا أثر له في المجتمع؟

وبصفتي تتلمذت عنده ورافقني في مناقشة الماجستير وأشرف عليّ في رسالة الدكتوراه، رأيت أن أكتب هذا المقال عرفانا بجميله وتقديرا لمكانته العلمية.

المنارة للاستشارات

الكلمات المفتاحية: السياسة – الفكر السياسي – العمل السياسي – حزب جبهة التحرير الوطني – النظرية المادية التاريخية – رجل الدين.

Abstract

Talking about the thought of the late CHRIETE from the political point of view, and demonstrating whether he was a religious or a politician or secular person, imposes us to delimit the concept of politics , and the mission of the politician and the political thinker. Some political thinkers define politics as the art of leadership and the arts. In this context, it means the experience in taking measures on families or the city as IBN KHALDOUN reported. Others defined it is being a set of views, experiences and thoughts which the human mind has formulated to explain the political phenomenon and its relationship with the society in terms of its power and decline, its existence and disappearance, and even the characteristics of those who are in charge of it. The political thought can be of a religious referentiality or of a secular one. Thus, the politician can bear religious, political thoughts, or secular ones. But the power of the idea leys on its relevance to the society and its relation to national cultures, its role for defending it and protecting it as well. At this levet appears the role of politician who devotes his thought to serving his people and leading them ahead and to freedom, and to face anyone who dares manipulating the national identity principles and its spirituality. This resistance can lead to struggles between the two parts of the equation. This situation can marginalize the nationalist political thinker who rejects the political falsification. At this point, we the question about the nature of the political thought of the late Abdulah CHERIET: is it an original thought which reflects the cultural depth of the Algerian nation that deserves award as any singers or actors of movies or theatre? Or is he a mere author, a teacher who has no print in the society?

As he was my discussant of my magister thesis and the supervisor my doctoral thesis, I decided, being his former student, to write this article on his deep memory as a recognition of his scientific status.

Keywords: politics – the political thought – the political work – the national liberal front party – the materialistic historic theory – man of religion.

المنارة للاستشارات

مقدمة

إخترت هذا الموضوع لابراز مدى مساهمة د.المرحوم عبد الله شريط في اثراء الفكر السياسي في الجزائر و كيف لا؟ : وهو الذي كان له فضل كبير في تعليمي و تكويني في جامعة الجزائر و لإبراز طبيعة فكر المرحوم د.عبد الله شريط ان كان دينيا او اجتماعيا و سياسيا. ارتأيت ان احدد مفهوم الفكر السياسي بصفة عامة:

مفهوم الفكر السياسي

الفكر السياسي مرتبط بتعريف السياسة التي تعني « الرياسة والقيام على الشيء بما يصلحه، والشخص الذي ساس قومه هو الذي ترأسهم »[1]. كما تدل كلمة السياسة على السلطة أو الرياسة، فهي « أمر ونهي واستصلاح ممن وهب سلطانا دينيا أو دنيويا »[2]. في حين هناك من يرى « إنّ الفكر السياسي هو مجموعة الآراء التي صاغها العقل البشري لتفسير الظاهرة السياسية وعلاقتها بالعالم والمجتمع من حيث قوتها ووجودها وعدمها ووظائفها وخصائص القائمين عليها »[3].

السلطة إذن قد تكون ذات مرجعية دينية أو علمانية، كما يمكن أن تتقمص مظهرا دينيا لتغليف المحتوى العلماني واللائيكي حين تكون السلطة مقطوعة الصلة عن الشعب، ومرتبطة بقوى خارجية لتأمين نفسها من الهزات الوطنية، وهنا يأتي دور المفكر السياسي الأصيل الذي يسخر فكره لخدمة الشعب واستنهاضه للانعتاق، ونفض غبار الخمول والاستكانة للأمر الواقع، فيحاول بعض الحكام المستبدين استبدال الأعلى بالأدنى بترغيب ذوي النفوس الطامعة في موائد السلطة تارة، وتهديد الرؤوس الناهضة تارة أخرى. وهنا تحضرني المعركة الفكرية التي خاضها المرحوم شريط في السبعينات مع عدو المدرسة الأساسية التي جاءت لإعطاء جرعة السيروم للغة العربية، وهو المرحوم "مصطفى الأشرف" الذي لا أحد يشكك في وطنيته ولا في مساره الجهادي، هذه المعركة التي ما زلت أحتفظ ببعض أعداد جريدة الشعب اليومية آنذاك، وهذه المعركة يمكن أن أعود إليها في مقال آخر، إن لم يباغتني القدر بما لم يكن في الحسبان.

والدكتور شريط لم ينتصر على خصمه السياسي آنذاك، إلا أنه ساهم بشكل غير مباشر في تأجيج الروح الوطنية لدى مناصري اللغة العربية. وساهم في تهيئة المناخ الفكري والسياسي لترجيح قوة الكلمة على قوة السلطة، وعاد قطار اللغة العربية إلى السكة بفضل المؤمنين بأنبل المبادئ وأطهر الطرق للنضال والسير بالشعب نحو أقدس الأهداف وأنقى الغايات، ولكن هذا المسار قد يتعرض لبعض الأشواك التي يزرعها بعض رجال السياسة تحت تأثير مجموعة من الظروف الواقعية والمؤثرات

المنارة للاستشارات

الفكرية[4]، التي لا يمكن فصلها عن الإيديولوجيا بمفهومها الشامل للفكر السياسي والفني، والفسلفي والديني، لأن الفكر السياسي هو أداة لإنتاج الأفكار داخل الوعاء الإيديولوجي[5]،بحيث لا يمكن أن نتصور فكرا سياسيا خاليا من إيديولوجية معينة، ولا إيديولوجية بدون فكر سياسي وسلطة سياسية تتولى تنظيمها ورعايتها، ولهذا فإنّ المرحوم "عبد اللّه شريط" قد زاوج بين الفكر السياسي والإيديولوجي في مؤلفاته التي صب فيها فكره السياسي، ومنها:

1 – مع الفكر السياسي الحديث والمجهود الإيديولوجي في الجزائر.

2 – المشكلة الإيديولوجية وقضايا التنمية.

3 – المقالات التي نشرها في مجلة المجاهد الأسبوعي، اللسان المركزي لحزب جبهة التحرير الوطني.

4 - المحاضرات التي يلقيها في ملتقيات الفكر الإسلامي التي كانت تنظمها وزارة الشؤون الدينية والأوقاف.

ولعل السؤال الذي يتبادر إلى الذهن هو: ما هي طبيعة ومعالم الفكر السياسي للدكتور المرحوم "عبد اللّه شريط" من خلال هذه المؤلفات، وهذه المنشورات؟

معالم الفكر السياسي للدكتور "عبد الله شريط"

لرسم معالم الفكر السياسي للمرحوم "عبد اللّه شريط" نشير في البداية إلى نقده للنظرية الماركسية، حيث فند نظرية المادية التاريخية في بناء النظرية السياسية، هذه المادية التي يعتبرها "كارل ماركس" العمود الفقري في بناء النظرية السياسية، مستشهدا ببعض التجارب التي حصلت في بعض البلدان مثل فرنسا وإيطاليا، ونفى أن تكون المادية التاريخية هي التي لعبت الدور الفعال في تشكيل نظامها السياسي، ثم يضيف أن انجلترا عندما قامت الصناعة الكبرى في القرن الثامن عشر، كان نظامها السياسي القائم هو النظام البرلماني غير أن تجمع العمال نتيجة ازدهار الصناعة قد ساهم في تكوين الفكر السياسي الشيوعي. وبهذا يرى الدكتور شريط أن « شكل التنظيم الاقتصادي يؤثر في المفاهيم السياسية والأخلاقية التي يقوم عليها التشريع في ذلك المجتمع »[6]، فهو إذن لا يقصي العوامل الاقتصادية في التأثير في النظرية السياسية، ولكن لا يجعل هذه العوامل هي الأساس في بناء النظرية السياسية التي يبني عليها مشروع المجتمع.

وفي مقال آخر تحت عنوان: **المعركة بين الحكم والمال**، يرى أن العمل السياسي لا تتحكم فيه العوامل النفعية وحدها، مثل الحصول على المال أو النفوذ، ولا العوامل المثالية وحدها، مثل التضحية والإيثار، بل تتداخل فيه دوافع متنافرة حينا ومتجانسة

المنارة للاستشارات

حينا آخر، وتتداخل فيه النوازع الشريفة والمنحطة معا، وكما يخضع الشعب الواحد إلى عدة عواطف وعوامل ليست متماثلة وواضحة[7]، فهو إذن يرفض نظرية "هوبز" التي تعتبر الإنسان شريرا بطبعه، وفي الوقت نفسه يرفض نظرية "روسو" التي تنظر إلى الإنسان ككائن طيب بطبعه، ولكنه يقف موقفا وسطا منسجما مع المفهوم الإسلامي لطبيعة الإنسان، هذه الطبيعة التي حددها القرآن الكريم في: ﴿ ... وَبَدَأَ خَلْقَ الإِنْسَانِ مِنْ طِينٍ ۞ ثُمَّ جَعَلَ نَسْلَهُ مِنْ سُلاَلَةٍ مِنْ مَاءٍ مَهِينٍ ۞ ثُمَّ سَوَّاهُ وَنَفَخَ فِيهِ مِنْ رُوحِهِ وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالأَبْصَارَ وَالأَفْئِدَةَ قَلِيلاً مَا تَشْكُرُونَ﴾ [8]الآية الكريمة حددت طبيعة الإنسان وحقيقته المادية والروحية والفكرية، هذه الطبيعة التي يستمد منها « كل إنسان ومجتمع مواقفه وسلوكه في الحياة المبنية على الروح والعقل والنفس. الروح مصدر قرار الرسل، الأنبياء، والعقل مصدر سلوك الإنسان المتوازن ومصدر قراراته، أما النفس فهي مصدر سلوك الإنسان الحيوان الذي لم يرتق إلى مستوى حكمة العقل، لأن رغباته النفسية هي الدافع الرئيسي لتصرفاته وسلوكاته وقراراته »[9]، وعلى ضوء هذه الطبيعة تحدد علاقة الإنسان بالإنسان وبالمجتمع، وتتبني أسس التنظيم الإداري والفكر السياسي للمفكر أو لرجل الدولة، ولكن دولة الشعب، وليس دولة الدولة. وشتان ما بين دولة الدولة التي يتقوقع رجالها على أنفسهم في قصورهم الفخمة ويتنقلون في سياراتهم المصفحة، ودولة الشعب التي يبقى رجالها ملتصقين بهموم الأمة، ومشاكل المواطنين الغارقين في مشاكل سوء التسيير والبيروقراطية التي خلقت هوّة عميقة بين الطبقة الدنيا، والهرم العلوي للدولة. والدكتور "عبد الله شريط" نبه إلى الانقطاع الذي حدث بين القاعدة والقمة، هذا الانقطاع الذي « صيّر الإطارات تعيش في عالم، والشعب في عالم آخر لا يجمع بينهما إلا إطار الزمن المادي والمكان الجغرافي وأن عناصر المجتمع ذات التكوين الشعبي والطابع الوطني، هي العناصر الأكثر التصاقا بواقع أمتها »[10] ويرى الدكتور شريط أن أداة الاتصال بين الحكام والمحكومين هي اللغة الوطنية التي وقع تهميشها من قبل الجهات المسؤولة باستثناء وزارة أو وزارتين. وبهذا الموقف سجل الدكتور شريط موقفه من اللغة العربية التي يراها ركيزة من ركائز بناء النظرية السياسية في الجزائر. وكانت اللغة العربية هي القطرة التي أفاضت الكأس في قضية السجال الفكري الإيديولوجي الذي وقع بينه وبين المرحوم مصطفى الأشرف في السبعينات. ولعل مصدر الخلاف بينهما ليس هو مفهوم الوطنية، بحيث لا يمكن أن نشك في وطنية أحدهما، ولكن في فهم الوسيلة التي تجعل المواطن يلتصق بوطنيته. وفهم وسيلة الارتباط بين المواطن والوطن، مبني أساسا على فهم طبيعة الإنسان وحقيقته. وهذا الفهم يعود إلى

المنارة للاستشارات

المشرب الثقافي والفكري لكل مثقف أو منظر سياسي، وعلى ضوء هذا الفهم تتأسس النظم الاجتماعية والسياسية التي تكوّن اللبنة الأولى لمشروع المجتمع الذي تتبناه الدولة. وكل إهمال لإحدى هذه الجوانب يشكّل خللا في المنظومة الاجتماعية والنسق السياسي. والدكتور "عبد الله شريط" يرى بأن المنظومة السياسية والاجتماعية عندما تضعف فيها شرارة الإيمان يكون ذلك علامة من علامات التغيير الجذري التي تحدث في الطبقة الحاكمة، ضاربا مثالا بالأنظمة الاشتراكية التي أهملت الدين في مشروعها السياسي والاجتماعي، واكتفت فقط بالعوامل الاقتصادية « وأهملت نصف الحقيقة، لأن الأديان والأنظمة الأخلاقية والتشريعية والثقافية كان لها دورها العظيم في تطور الشعوب وتربيتها وتكوينها »[11]. وبهذا الموقف من الدين والقيم الأخلاقية والتربوية يكون "عبد الله شريط" قد قطع صلته مع مقولة: « الدين عفيون الشعب » التي بشر بها الماركسيون في العالم الغربي وتلقفها أصحاب "القلة والنصف" في الجزائر. القلة في التمثيل الشعبي والنصفية في فهم حقيقة الشعب الجزائري، وإدراك بعده الحضاري، والدكتور شريط لا يؤاخذ أصحاب هذه المقولة التي قيلت في ظروف زمانية ومكانية معينة بقدر ما يؤاخذ المثقفين الوطنيين الذي تنازلوا عن وظيفتهم التاريخية والعلمية، وتقاعسوا عن القيام بالواجب في خدمة الوطن والمواطن. ومن الشرائح الاجتماعية التي نالها لوم الدكتور شريط شريحة رجال الدين، الذين: « حكموا على أنفسهم بالتغييب من مسرح الحياة »[12] وقد أشار الدكتور شريط إلى المواضع التي تزخر بها الحياة السياسية والفكرية ذات الطابع السياسي والفكري والأخلاقي والاجتماعي التي تمس حياة المواطن، مثل مشكلة القيم، والحرية وأنظمة الحكم والأسرة والتربية وتحديد النسل، هذه المواضيع تتناولها الأحزاب والمنظمات الجماهيرية والجمعيات الخيرية، لكل منهم وجهة رأي في الموضوع، إلا رجال الدين الذين يفترض أن يكونوا سباقين إلى تناول هذه المواضيع من الوجهة الدينية والخلق الإسلامي. إنّ المواضيع التي تزخر بها الحياة الاجتماعية ومشاكلها وظواهرها المختلفة كثيرة، وكل فئات المجتمع تشارك في مناقشتها وتناولها بالتحليل والتعليل، ما عدا رجال الدين الإسلامي الذين بقوا محايدين أمامها. والدكتور شريط يعيب على رجال الدين وقوفهم متفرجين أو مغيبين من المسائل السياسية والثقافية والاقتصادية، وكأن الأمر لا يعنيهم من قريب أو بعيد، وقد حدد بعض ميادين الحياة التي يستطيع رجل الدين الإسلامي المعاصر أن يساهم في مناقشتها مناقشة إيجابية تخدم الحضارة العربية الإسلامية. ومن هذه القضايا: قضية البؤس والبطالة المنتشرة في العالم الإسلامي، وذلك بجمع الزكاة والمساعدات المالية

المنارة للاستشارات

وتوزيعها توزيعا عادلا مبررا بالفواتير والإيصالات القانونية حسب ما نص عليه القرآن والسنة، وهذا يجعل الناس يتساءلون عمن يقوم بهذه المهمة النبيلة، ويكون الجواب: هم الأئمة وحفظة القرآن، وهم بهذا الفعل النبيل يعطون دفعا قويا للإسلام بجعل الناس يدركون أن الإسلام ليس فقط هو الصلاة والزكاة، ولكنه سلوك واقعي.

إن الأئمة يكونون هيئة نظامية تتكون من العلماء والفقهاء وتقوم بنشر الفكر الإسلامي التوعوي في أوساط أبناء المهاجرين الذي تركوا أوطانهم طلبا للقمة العيش التي لم يجدوها في أوطانهم، وهم بهذا العمل الخيري يساهمون في نشر الإسلام في ديار الغربة، بطريقة غير مباشرة[13].

ولإبراز دور الدين الإسلامي في بناء الحضارة الإنسانية عن دور أجدادنا في فتح القارة الإفريقية، لا بالجيوش، ولكن بالمتطوعين الدينين والمرابطين والتجار والسواح. فتم نشر العقيدة الإسلامية والتربية الدينية في البلدان التي فتحوها، فتحا وليس قهرا. وتوارثت الأجيال القيم الروحية والمبادئ الإسلامية ولكن ما عابه الدكتور شريط على المسلمين هو كثرتهم في العدد، وقلّتهم في المدد. الدول المسيحية استطاعت أن تكوّن شخصيات علمية وثقافية استأثرت بالحكم والتحكم في رقاب المسلمين، بينما بقي المسلمون على هامش الحياة[14]. ومن هنا يبدو موقف الدكتور شريط من قضية فصل الدين عن الدولة، بل هو من أنصار تفعيل الدين في الحياة السياسية بشكل يتماشى مع طبيعة المجتمع الجزائري، وطبيعة الإنسان في الوقت نفسه. وتفعيل الدين في الحياة السياسية مرتبط بتفعيل شخصية رجل الدين قبل كل شيء، وهذا متوقف على مجموعة من الشروط الموضوعية المرتبطة بحياة رجل الدين. وهي:

1 - رفع المستوى الثقافي والعلمي وعدم الاكتفاء بالثقافة الدينية، بل لا بدّ من الاطلاع على اللغات الأجنبية وما تحمله من مفاهيم وقيم ونظريات، ومسايرة الأحداث المعاصرة وحياة مجتمعه وأمته، ليتمكن من فتح نقاش هادئ علمي مع التيارات الفكرية التي تغزو العالم المعاصر. وبهذا يكون الدكتور شريط من دعاة الحوار البناء، الحوار الذي يساهم في بناء نظرية سياسية تجمع بين الأصالة والمعاصرة، وكيف لا؟ وهو الذي تكوّن في أحضان المدرسة الباديسية ذات التوجه الإصلاحي الجامع بين الأصالة والمعاصرة وهذا الموقف ينسجم مع موقف مالك بن نبي – رحمه الله – القائل: « من العبث أن نضع ستارا حديديا بين الحضارة التي يريد العالم الإسلامي تحقيقها، والحضارة الحديثة »[15].

2– الشرط الثاني: الذي يمكّن رجل الدين الإسلامي من المساهمة الفعلية في البناء الحضاري هو التسلح بإيمان المناضلين الأقوياء، فيضبط نفسه قبل ضبط نفوس

المنارة للاستشارات

الآخرين حتى لا يتلوث بما تلوث به غيره من الرذائل، لأنه رجل يتجسم فيه الكمال الذي يكون قدوة للآخرين بسلوكه وليس بأقواله، لأنه حكم على نفسه بأن يكون مزارعا ينبت الإنسان في مزرعته. ولكن الإنسان المسلم الذي يتحمل مسؤولية البناء الصحيح، وهنا يحضرني قول أحد المفكرين الغربيين وهو "ألبرت شفايترز " الذي قال: « لا سبيل إلى إقناع الناس بالقيمة الأخلاقية الصادقة للأخلاق، عن طريق الوعظ، بل لا بدّ أن تنشأ هذه العقلية الإيجابية في الإنسان نفسه »[16]. « ما دام الدين الإسلامي يعتني بالسلوك العملي للإنسان وترجمته العملية لمبادئه في الحياة »[17]. وفي هذا الموضوع طرح الدكتور شريط مجموعة من الأسئلة التي أجاب عنها إجابة تعزز موقفه الفكري والسياسي تجاه الإسلام وعلاقته بالحياة الفكرية والحضارية والسياسية، ومن هذه الأسئلة: هل الإسلام دين لترقية الحياة العامة، أم أنه دين الفقر والحرمان؟ وهل الإسلام جاء لتحرير الإنسان من الاستعباد والطغيان؟ ثم ما هو واجب العالم الديني في المعركة الدائرة في المجتمع الإسلامي بين الأغنياء والفقراء؟ وإذا كان الإسلام هو دين الرقي في نظرنا، ومعتنقوه هم المتأخرون عمليا، فمن هو المسؤول عن هذا التناقض؟ وإذا كان الإسلام دين العدالة والمساواة في هذه الحياة، والمسلمون تثقل رقابهم بالمغارم والمظالم، تثقل رقاب مستغليهم قلائد الذهب، فمن هو المسؤول عن هذا التضارب؟

الدكتور شريط يرى أن المسؤولية مشتركة بين المثقفين والمفكرين الإسلاميين وبين الوضع السياسي. ثم طرح مشكلة منهجية العمل ويرى أن هذه المنهجية تكمن في تعاون الجميع. ويتجسد هذا التعاون في تكوين مجامع دينية يكون لها فروع على مستوى كل وطن، حتى ولو كان لهذه المجامع فروع في الدول غير الإسلامية، وهذا لا يمنعه الدين الإسلامي[18]، ولكن إذا كان الدين الإسلامي لا يمنع هذه المنهجية في العمل، هل الأنظمة السياسية العربية لا تعرقل ذلك؟ وهل الجو سياسي يساعد على نجاح هذا الأسلوب في العمل الديني؟ ألا تعتبر هذا الخطة الجدية خطرا على مصالح الأنظمة العربية العميلة للأنظمة الغربية؟ إنّ الواقع يثبت خوف هذه الأنظمة من نجاح النهضة الإسلامية التي تراها هذه الأنظمة مزعزعة لعروشها. ما الذي جعل كبار المفكرين والعلماء المسلمين يهجرون بلدانهم للاستقرار في البلدان الغربية؟ وهنا يظهر مشكل الديمقراطية التي حظيت بنصيب من تحليل الدكتور شريط في كتابه: "مع الفكر السياسي الحديث والمجهود الإيديولوجي". فكيف تناول هذه الظاهرة في الجزائر؟

المنارة للاستشارات

الديمقراطية مفهومها وشروطها

ففي الفصل الذي عقده للحديث عن الديمقراطية في كتابه المذكور تحدث عن الأنظمة غير الشعبية، التي تنزل جام غضبها على الديمقراطية التي تعني فيما تعنيه حكم الطبقات الشعبية التي تسعى إلى تحقيق مصلحة الشعب في الميدان الاقتصادي والثقافي والسياسي، مشيرا إلى سخط الفيلسوف الألماني "نيتشه" على الحكم الشعبي الذي يتمثل في الديمقراطية التي تدلل الشعوب وتربيها على التخنث والميوعة وتبعدها عن الحروب والشدائد، وتسوي بين القوي والضعيف والغبي والمقتدر، وتتبنى القيم الشعبية المنحطة، وذكر أيضا موقف "شبنغلر" الذي يرى أن الغرب يسير نحو الانحطاط والتفسخ بسبب الأفكار الديمقراطية والاشتراكية التي علمت الناس الاعتماد على الدولة في كل شيء. وعلمت الناس التخلي عن المسؤولية لأنهم علقوا كل مشاكلهم على النواب المنتخبين[19].

إذا نظرنا من منظور الواقع العربي عامة، والجزائري بصفة أخص يمكن أن نرى الصواب في هذه النظرة إلى الحكم الشعبي ذي التوجه الديمقراطي. ولكن هل العيب في الديمقراطية؟ أم في الشعوب التي نحاول أن نجعلها تعيش الديمقراطية؟ الدكتور شريط تساءل عن مفهوم الديمقراطية والفائدة منها؟

فبالنسبة للمفهوم يرى أن الديمقراطية هي حكم الشعب بواسطة الشعب، أي باستشارته، والاستشارة تكون بصفة مباشرة، كما كانت في دولة المدينة، أو عن طريق الشورى كما هي في عهد الخلفاء الراشدين، أو عن طريق الانتخاب، كما هو الحال في حياتنا المعاصرة، أو عن طريق رفع الأيادي في البرلمان الشكلي الذي تعمل به الأحزاب التي لا تمثل إلا نفسها، ومهما كان نوع الاستشارة فإن المشكل الأساسي يكمن فيما تحققه الديمقراطية من فائدة عملية للفرد والمجتمع، وحتى للحاكم نفسه، سواء كان هذا الحاكم ملكا أو رئيسا منتخبا. وهذه الفائدة كما يرى الدكتور شريط هي: « التقليل من أخطاء الحكام، فالحاكم عندما يلاحظ عزوف الشعب وملله وسخطه واحتقاره للسياسة والسياسيين يراجع خطه ومشروعه السياسي والاجتماعي. وعندما يلاحظ حماسة الشعب لقضية دون أخرى يتخذ قرارا عوضا عن قرار آخر »[20]، لأن الأحداث الاجتماعية والسياسية مثل الأحداث الطبيعية، بحيث يمكن أن تتنبأ بها انطلاقا من بعض المعطيات الأولية التي تظهر من حين لآخر في الوسط الاجتماعي، ومن هذه المعطيات يمكن أن تتكون النظرية السياسية التي « تساعد على فهم الطبيعة البشرية والتحكم فيها »[21]، فعندما يتفهم الحاكم طموحات الشعب يكيف سياسته وفق هذه الطموحات ويقي الشعب مشاكل التمرد

المنارة للاستشارات

والثورة، ويستريح هو من متاعب هذا التمرد، ولكن هذا لا يتحقق إلا في الأنظمة الديمقراطية الرافضة لسياسة الاستبداد والطغيان التي عانى منها الشعب طوال قرون وقرون، من طرف الأمراء والحكام المستبدين الذين فضحهم عبد الرحمان الكواكبي، الذي بيّن أن الاستبداد السياسي يتمثل في رفض رأي الآخرين وحرمانهم من المشاركة السياسية في اتخاذ القرار، وهذا الرفض يكون بالقوة، وبيّن أن الاستبداد « له أشكال مختلفة ووسائل معينة لممارسته »[22]، وهذا النوع من الاستبداد السياسي والفكري لم تسلم منه الجزائر في وقت من الأوقات، وكانت له نتائجه السلبية على الحياة العامة في الجزائر التي خرجت من نظام الحزب الواحد إلى النظام التعددي، غير أن الدكتور شريط يتساءل عن الفائدة العملية للديمقراطية التي تعني فيما تعنيه هي إشراك الشعب في تسيير أموره، من أجل التقليل من أخطاء الحكم الفردي أو الاستبدادي، وهذا عن طريق الاستطلاع الاجتماعي والشعبي الذي يمكّن الحاكم من معرفة نوازع المجتمع، أو بوادر القلق المؤدي إلى التمرد. غير أنّ هذه الوظيفة التي تمكن الحاكم من تتبع طموحات الشعب يجب أن تتقيد بمجموعة الضوابط التي تجعل إشراك الشعب في اللعبة السياسية تحقق هدفها دون انحراف ما دامت « أهمية الرأي العام مرتبطة بالوسائل التي من خلالها يعبر الشعب عن رأيه تعبيرا حرا وهادفا، لأن الرأي العام يتشكل بانتقال الشعب من العمل الفوضوي إلى العمل المنظم في شكل تكوين أحزاب أو جمعيات »[23] هذه الجمعيات والأحزاب التي تتحمل مسؤولية إطلاع الشعب على المواضيع التي يستشار فيها بشكل بعيد عن التضليل والديماغوجية، ولهذا يجب أن تتوفر ظروف موضوعية تسمح للشعب أن يبدي رأيه بكل وضوح وهنا يأتي دور الإعلام في هذه العملية السياسية، هذا الإعلام الذي يساهم في تكوين الرأي العام الذي لا يمكن للديمقراطية أن تنمو وتتطور إلا به « لأن الرأي هو الوسيلة الحقيقية التي تمكن المسؤول من الوقوف على رغبات الشعب ومواقفه من القضايا التي تمس الصالح العام »[24]والدكتور شريط يلح على ضرورة توفير الجو النفسي المساعد على الحوار والنقاش السياسي الهادف لممارسة النشاط الديمقراطي، وتعاطي الفكر السياسي في جو من الطمأنينة والوضوح، مستندا إلى آراء علماء النفس الذين يؤكدون أن حالات الخوف والذعر تتملك الفرد عندما يكون مع الجماعة، في حين تتضاءل هذه الحالة النفسية عندما يكون بمفرده[25].

وهناك حالات يرى فيها الدكتور شريط عدم جدوى استشارة الشعب في الأمور السياسية، نظرا لعدم نجاعتها واستحالة الوصول إلى تحقيق أهدافها، وهي حالة فساد الحكام الذين يضعون النظارات السوداء والأقنعة السميكة أمام أعين الشعب،

المنارة للاستشارات

حتى يفقد الشعب الرؤية الواضحة التي لا تسمح له بالسير في الوضوح السياسي، والخط الإيديولوجي السليم ويظل سائرا في طريق ضبابي يحار فيه بين الغدو والرواح، ويجد الحاكم المستبد ضالته في هذا الشعب المغلوب على أمره والمذبذب في سيره، لأن المشي في الطريق « يستند إلى وضوح الرؤية، فمن أجل أن يفقد الشعب المقدرة على التوجه نحو الأمام، يكفي أن نغمض الرؤية، فنسقط في العمى، والعمى هو الفوضى، لأن احتجاب القضية يبعثر الحوادث ويحطم انتظامها، ويتركها سابحة في بحر الفوضى، فيعيش الشعب اللحظات منفصلة ومعزولة لا فرق بين أن يتقدم أو يتأخر»[26] ثم تحدث الدكتور شريط عن الأنظمة الديكتاتورية التي تضلل الشعب وتضحك على ذقنه بالخطب الحماسية المضللة تاركة الشعب في أميته وجهالته، هذه الوضعية يراها د. شريط لا جدوى فيها من استشارة الشعب في قضاياه الاجتماعية والسياسية. وهنا يبدو أن الدكتور شريط يشير إلى أهمية نشر الثقافة السياسية التي تمكن الشعب من السير في الطريق الواضح المعالم والمحقق للأهداف، أهداف التحرر من العبودية والعيش في كنف الحرية، حرية التعبير، والعيش الكريم. وقد سبق الحديث في الصفحات السابقة من هذا المقال عن الأهمية التي علقها الدكتور شريط على الجامعة، وعلى رجال الدين في القيام بهذه المهمة النبيلة نبل الهدف، والشاقة مشقة الطريق المؤدي إلى الانعتاق من سلاسل الطغاة الذين يزعجهم سماع عبارة «الشعب يريد إسقاط النظام » و« ارحل، ارحل » « موش عاوزينك »، وفي حديثه عن إشراك الشعب في الكلمة الصادقة والمعبرة عن إرادة الشعب تحدث عن ظاهرة الانتخاب بصفتها إحدى وسائل التعبير عن الرأي، وتحدث الدكتور شريط عن الحكومة، وعن الشعب، وعن الانتخاب، الحكومة والشعب طرفان أساسيان في اللعبة السياسية، والانتخاب وسيلة اتصال بينهما، ولكي تكون هذه الوسيلة أداة وصل بين الطرفين يجب أن تكون هناك شروط تضمن الاتصال السليم. ومن هذه الشروط، النزاهة في الأداء، والوعي بخطورة المهمة في الحراك السياسي، وهنا يتساءل الدكتور شريط عن كيفية اختيار أفضل المترشحين للانتخاب؟

وجهة نظر الدكتور شريط في العملية الانتخابية

يرى الدكتور شريط أن المترشحين للانتخابات يتسابقون إلى استمالة الجمهور بالكلام المعسول، والوعود المغرية لجلب أكبر الأصوات عددا. ويشبّه الحملات الانتخابية بسوق الكلام الذي يجعل الجمهور يختار من بضاعته أجملها[27].

وكلمة (أجمل) تشير إلى ظاهرة نفسية واجتماعية وسياسية في الوقت نفسه، لأن الشعب الأمي كثيرا ما يذهب ضحية الكلام المعسول دون النظر إلى المحتوى

المنارة للاستشارات

والمضمون، وهو ما حدث وما يزال يحدث في العالم الثالث والجزائر. فالمترشح يقدم وعودا كاذبة، وهو يعلم أن الشعب المغبون يصدقه، لأنه شعب لا يقدّر إمكانيات المترشح والوعود التي يقدمها لا يوازن بين القدرات العلمية والإمكانيات المادية، وبين البرامج الخيالية التي يعد بها الجمهور. وهذا التناقض بين ما هو كائن، وما يمكن أن يكون هو الذي يجعل أحلام الشعب تتبخر، وقيم الديمقراطية تضيع وقيمة الاستشارة الشعبية تذهب سدى"[28]. إنّ هذه التجربة استقاها الدكتور شريط من الحياة السياسية التي صاحبها في الجزائر وعاش فصول مسرحياتها عبر ما كنا نسميه بالتجربة الديمقراطية في الجزائر التي كان الفائز فيها هو أكثر الناس حيلة وأقدرهم مناورة، وقدرة على التلاعب بالكلمات والجمل الرنانة. وتقل حظوظ النجاح والفوز أمام الأكثر استقامة وحبا للوطن، واستعدادا للتضحية في سبيل الوطن والمواطنين. وهذه هي سنة الحياة في الدول النامية، يعلو المحتال والدجال، وينزل المخلص والفعال. ولهذا يرى الدكتور شريط ضرورة ربط السياسة بالأخلاق ضاربا أمثلة بالفلاسفة الغربيين الذين صالوا وجالوا في الحديث عن الفكر الديمقراطي وأفرغوا ثمرات أدمغتهم ليكوّنوا أنظمة سياسية عادلة وكانت النتيجة هي توسيع رقعة الاستعمار الشامل والحرب العالمية الفظيعة التي شردت الآلاف من البشر وخلّفت الملايين من الثكالى والأيتام، وعاد هؤلاء الفلاسفة إلى الاستنجاد بالأخلاق عوض الفلسفة السياسية التي تمجد القوة على حساب القيم الإنسانية « إنّ التقدم الفكري بدون أخلاق سياسية تحرسه لا يتولد عنه إلا الشر السياسي »[29]. وأن السياسيين الحقيقيين القادرين على قيادة شعوبهم نحو العزة والكرامة والرفاهية والسلم هم المتشبعون بالأخلاق وقوة الضمير. وأن حتمية التطور تخضع للجهد المستمر الذي يبذله الإنسان في كل لحظة حتى لا يخرج عن الحكمة، وأن السياسة الرشيدة ليست السياسة العبقرية، بل هي السياسة المؤمنة بالأخلاق، فهي الحصن المنيع للدول من الوقوع في الزلل والانقراض فبدون أخلاق لسياسة الدولة، وسلوك رجالها، فإنّ كل شيء يمكن أن يحدث من جديد، وكل بناء مهما كان متينا قويا، فإنّه قابل للتصدع والانهيار، ومن هنا فمن الخطأ أن نعتبر الدولة مثل الأشخاص لها عصر الفتوة، والقوة والضعف بصرف النظر عن الأخلاق. وسمة الأخلاق في الدولة هي اعتبار الحكام أنفسهم في خدمة المواطن واستبدال "قانون الدولة" بـ"دولة القانون" وبهذا يشعر المواطن في الدولة بسعادة الحرية.

وقد استدل الدكتور شريط برأي الفيلسوف السياسي "آلان" الذي يرى بأن المواطنين والحكام عندما يلتقون على منصة الحكم يحاولون أن يتخلصوا من

المنارة للاستشارات

الأخلاق، ويصبح همهم الوحيد هو: الكذب، والكبر والنفاق. وهذا الأسلوب هو الذي جعل العلمانيين يطالبون بفصل الدين عن السياسة. ولكن إذا كان النفاق والكذب، وكل الصفات الذميمة لاصقة بالسياسة، فمن الأولى والأحرى أن يطالبوا بربط السياسة بالدين الذي يعتبر المادة المطهرة للسياسة من صفاتها الذميمة. السياسة للشعب، كالماء الشروب للمواطن، والماء إذا ما علقت به بعض الجراثيم، لا بد من تطهيره وتعقيمه ببعض المواد المنظفة لنجمع بين ضرورة الارتواء ونظافة الماء وصلاحيته للشرب. والدكتور شريط يرى أن دور نواب الشعب هو حماية المواطنين، وليس العيش على ظهر المواطنين، كما يحدث في بعض البلدان النامية التي نرى نوابها المنتخبين بمجرد أن يتم تأسيس البرلمان، أول شيء يفكرون فيه هو تشريع القوانين التي تمنح لهم امتيازات تتجاوز المهمات والأعباء التي يقومون بها، وينسون الشعب الذي انتخبهم لحماية حقوقه. ولهذا فالدكتور شريط أجرى مقارنة بين المفكرين الغربيين والمفكرين العرب وخلص إلى نتيجة هي أن العالم العربي غني في إنتاج الشعر الحماسي، وفقير في إنتاج الفكر السياسي، لأننا نعتبر أن السياسة ليست مسألة فكر، وإنما هي مسألة قوة عمياء ومغامرات، والطريق إليها مبني على المغامرات والصدف[30]. ومن هنا فإنّ الدكتور شريط ربط الفعل السياسي والمنهج الأخلاقي. الفعل لسياسي بدون منهج يأخذ بعين الاعتبار الوسائل والأهداف والمراحل، هو عمل فوضوي، ومهما كان المنهج سليما، والأهداف ممكنة إن لم يكونا مرتبطين بالأخلاق التي تحميهما من الزيغ والضلال والانحراف النفعي، فإنّه عمل منقوص الفائدة، خال من جانبه الإنساني. وهذه محطة أخرى تجعلنا نبعد الصبغة العلمانية عن الدكتور شريط لنضعه في مصاف المفكرين ذوي التوجه العربي الإسلامي. ولا نقول الحزب الإسلامي. والدكتور شريط وقف على ملاحظة هامة وأساسية، هي افتقار العالم العربي إلى نظرية سياسية أصلية، تستمد مقوماتها من الأصالة العربية: « إنّ النظريات السياسية الحديثة في الشرق كله تشترك في خاصة واحدة هي إنها نظريات غير شرقية، وإنما هي نظريات مستوردة من أوربا سواءً كانت رأسمالية أو اشتراكية شيوعية. وذلك باستثناء نظرية واحدة شرقية صميمة هي نظرية غاندي »[31].

فالدكتور شريط بهذه الملاحظة يعيب على المفكرين العرب اكتفائهم باستهلاك النظريات السياسية المستوردة والتي لا تتماشى مع طبيعة المجتمعات العربية، مما جعلها تتيه في خضم النظريات السياسية الغربية التي أوقعتها في الارتجال والفوضى التي تحدث عنها. وقد أشاد "عبد الله شريط" بدور "غاندي" الذي نادى باستقلال الهند وطرد الإنجليز الذين أتوا إلى بلاده بأوساخ الحضارة الغربية التي

المنارة للاستشارات

تقضي على تراث بلاده الحضاري العظيم، هذا التراث الذي يزيد من كوارث شعبها، والقضاء على فلاحته وصناعته التقليدية، وأدخل المصانع الحديثة والآلات الجهنمية التي لا بدّ أن تجرّ وراءها أسلوب الاستهلاك الأوروبي، عندئذ يغرق الشعب الهندي في الحضارة الأوروبية الحديثة التي لا يملك وسائل استعمالها، وتجبره على البقاء عالة على أوربا، ويفقد استقلاله في نمط الحياة[32]. وهذه هي التجربة التي وقعت فيها الجزائر، حيث استوردنا وسائل الحضارة ووقعنا فيما أسماه "مالك بن نبي" بحضارة التكديس في جميع الميادين. وأخطرها هو ميدان التربية والتعليم الذي ما زال خاضعا للارتجال والعشوائية، نتيجة انعدام مفكرين، حتى وإن وجدوا، فإنّ مشاريعهم لا تلبث أن تتعرض لعوائق من صنع مالكي مفاتيح التسيير والحكم، بحيث لو تم استغلال أفكار "مالك بن نبي" في الحضارة، وأفكار "بن باديس" في التربية لتمكنا من تجاوز الكثير من المتاهات والعقبات، المجتمع الجزائري ليس عقيما في مفكريه، ولكن عقمه في مسيريه. وقد تناول الدكتور شريط نظرية الحكم في الجزائر الحديثة من خلال مقارنة أجراها بين الأمير عبد القادر وابن باديس. فما هو وجه المقارنة؟

الحكم الإسلامي في دولة الأمير عبد القادر وابن باديس

يرى دكتور شريط إن البحث في الفكر السياسي الجزائري الحديث يجب أن ينطلق من فكري الأمير عبد القادر، والشيخ عبد الحميد بن باديس. ففكري الرجلين مستقلان عن التيارات السياسية التي تأثرت بها الأحزاب السياسية الوطنية في الجزائر قبل مواثيق جبهة التحرير الوطني[33]، ولكنه يلاحظ أن فكرة الدولة عند الإمام بن باديس وامتدادها التاريخي عند الأمير عبد القادر تحتاج إلى المزيد من الوضوح. وقبل المزيد من استعراض تحليل الأستاذ شريط لفكري الأمير عبد القادر والإمام ابن باديس، أرى من الضروري أن أشير إلى الذين كتبوا حول الأمير القادر وأبدوا أعجابهم به، ومن هؤلاء: شارل هنري تشرتشل صاحب كتاب "حياة عبد القادر السلطان السابق لحرب الجزائر"[34] وكتبه من إملاء الأمير نفسه وكان بينهما حديث عن إدارته، وخططه في الإصلاح ومبادئه في الحكم، ولكن الدكتور شريط تحدث عن نظرية الحكم عند الرجلين بنوع من التحفظ، حين قال: « فكرة الدولة أو مشكلة الحكم عند الإمام ابن باديس وامتداداتها التاريخية عند الأمير عبد القادر لا يمكن اعتبارها نظرية كاملة أو متكاملة عن الدولة »[35] الأمير عبد القادر في نظر "عبد الله شريط" جاء بعد انقراض الدولة الجزائرية والإمام بن باديس جاء بعد انبعاثها من جديد. وبانبعاث الدولة الجزائرية الحديثة انبعثت حركة الإصلاح الديني والسياسي في الجزائر، هذه الحركة التي كانت نتيجة ومقدمة في الوقت نفسه، هي

المنارة للاستشارات

نتيجة لوجود مؤسسات إدارية واجتماعية، ومقدمة لعمل سياسي طويل وشاق توج بناء الدولة الجزائرية المستقلة. فما أصعب أن تظهر حركة جديدة في ظروف معقدة وشائكة ففي هذا الموضوع يقول الدكتور أبو القاسم سعد الله: « ميلاد حركة في بعض الأحيان مؤلمة، قبل أن يستطيع الناس رؤيتها وتقديرها »[36] الفكر السياسي لابن باديس يستشف من نشاطه في المساجد ومقالاته ومؤلفاته، ومواقفه من الاستعمار الفرنسي، ويشير "عبد الله شريط" إلى القاسم المشترك بين الرجلين، وهي الفراغ السياسي الذي ظهرا فيه، وهذا شيء طبيعي بالنسبة للفترة التي عاشا فيها كل منهما، الأمير عبد القادر ظهر في أعقاب الحكم العثماني ذي القبضة الحديدية على الشعب الجزائري، إذا استثنينا بعض المبادرات السياسية الهادفة إلى نشر روح المقاومة، ولكنها كانت ذات صبغة تعبوية عسكرية أكثر منها فكرية سياسية نهضوية بالمفهوم الخنوعي الاستكاني الذي نشرته الطرق الصوفية المستسلمة للأمر الواقع والداعية للاتكالية والتبرك بالأولياء الصالحين، هذا الفكر باركته فرنسا التي تحالفت مع الفكر الكهنوتي الذي كان يضع مصير الإنسان بين يدي القضاء والقدر. إنّ هذا المناخ الفكري هو الذي جعل ابن باديس ينطلق من فراغ ويجعل مهمته صعبة. وهنا يشير "عبد الله شريط" إلى "الخميرة" السياسية والاجتماعية التي كانت النواة الأولى لخلق دولة فعلية وتكوين نظرية سياسية جديدة وهي "الشعب" المعطل من الدولة. هذه الخميرة هي التي كانت المادة الأولى للدولة معتمدا على تكوين الإنسان، وأول مراحل التكوين الإنساني هو محاربة الجمود الفكري والبدع والمنكرات المتفشية. ولذلك راح ابن باديس ينشر التعليم العربي السليم المشبع بالروح الإصلاحية لتخريج دعاة واعين يتحملون عبء رسالة الإصلاح في عموم الأرض الجزائرية[37]. فتكوين الإنسان إذن هو اللبنة الأولى وحجر الزاوية في بناء أية نظرية سياسية، وكل العلماء والمفكرين والمصلحين انطلقوا في مشروعهم السياسي من تكوين الإنسان، وأحسن منهج لهذا التكوين هو التعليم والتربية، تربية الروح والفكر. وكان هذا هو منطلق عبد الحميد بن باديس، وما أنبله وأحسنه من منطلق!

والدكتور شريط أشار في هذا الكتاب إلى اختلاف ظروف الرجلين أثرا على فكر كل منهما، لأن الظرف السياسي يؤثر على نظريته، فرجل السياسة إن لم يأخذ بعين الاعتبار هذه العوامل فإنّ مشروعه السياسي يبقى غير مضمون النتائج والأبعاد. الدولة عند الأمير عبد القادر مجرد أجهزة للعمل. عند ابن باديس بحث عن المقومات الأولى للدولة كفكرة، ونقطة اختلاف والتقاء الرجلين تشكّل نوعا من التكامل والتعاون، لأن أجهزة الدولة بدون فكر تستمد منه جذورها هي أجهزة بلا

المنارة للاستشارات

روح. وكل فكر لا يتجسد في نوع من الأجهزة التي تعكس مضمونها، هي هيولة بلا صورة، والدكتور شريط يؤكد أن ما يميز الدولة عند الرجلين هي الديمقراطية، كمبدأ أخلاقي هذا المبدأ الذي يفتقر إلى كثير من النظم الدستورية[38]، لأن كل نظام سياسي دستوري يزعم أنه فكر ديمقراطي، فحتى نظام الحزب الواحد في الجزائر يتحدث عن الديمقراطية.

الدولة عند الأمير عبد القادر انبثقت عن إرادة الشعب وبيعة شرعية في عهد كان فيه النظام السياسي مبني على الوراثة والحكم التقليدي. وقد بنى عبد القادر دولته على رأي الجماعة أو الأغلبية من الجزائريين المناصرين له، مقابل أقلية من خصومه ومعارضيه[39]، ومن مبادئ الديمقراطية الاتفاق على الاختلاف، وخضوع الأقلية لرأي الأغلبية.

ثانية: دولة القانون وهو من مبادئ الفكر الديمقراطي، حيث قال: « سأحكم والقانون في يدي » ومصدر القانون هو إما العرف أو القانون الوضعي، أو القانون الشرعي، والأمير عبد القادر بحكم أصالته القانون عنده هو الشريعة الإسلامية وحدها.

فهو إذن لا يصنع القانون، وإنما يستمده من المصدر الإلهي الرباني الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه. وهذا عكس بعض المفكرين الفرنسيين ومنهم "بودان" الذي يرى: « إنّ الملك فوق القانون، لأنه هو صانع القانون، ويتعين أن يكون كذلك»[40] فشتان بين القانون المستمد من الإنسان، والقانون المستمد من شريعة خالق الإنسان.

القاعدة الأخرى لدولة الأمير عبد القادر هي أسبقية البناء الداخلي للدولة على الجبهة الحربية الخارجية، لأن نجاح الدولة في الخارج وصمودها أمام الأعداء مرهون بقوة مؤسساتها الداخلية، وهذه تكون بقوة رجالها وصرامة قوانينها، وقوة الرجل في ضميره ومبادئه، وهنا تأتي أهمية التربية الروحية للإنسان الذي يطلب الموت لتوهب له الحياة. وهي الخطة أو الاستراتيجية التي اعتمدها ابن باديس، والأمير عبد القادر. وهذه الاستراتيجية أتت أكلها في مقاومة عبد القادر، وفي الثورة الإصلاحية الباديسية التي أثمرت رجالا وأبطالا لووا رؤوس فرنسا وأحباب فرنسا في الجزائر. فلا ثورة بدون إنسان، ولا إنسان بدون حب الوطن، وضمير ديني يجعله يموت في الدنيا لكي يحيا في الآخرة.

وقد عقد الدكتور شريط مقارنة بين الأمير عبد القادر و"لنين" الذي أوكل مهمة جبهة الحرب ضد الحلفاء الغربيين إلى "تروتسكي" ليهتم هو شخصيا ببناء دولة العمال[41]، فإذا كان "لنين" اهتم بالعمال ضد البرجوازية، فإنّ الأمير عبد القادر اعتنى بكل فئات الشعب الجزائري ضد عدوه المفترس وهو فرنسا وأذنابها في الجزائر.

المنارة للاستشارات

وفي حديثه عن المعاهدة التي أمضاها الأمير مع عدوه الفرنسي، بيّن "عبد الله شريط" أن الهدف كان استراتيجيا تلجأ إليه حتى الدولة المعاصرة، ذات الحنكة السياسية وهي معاهدة لمّ الشمل واسترجاع الأنفاس، وإعداد العدّة للانطلاق من جديد في المعركة الفاصلة، فإمضاؤه للمعاهدة ليست عن ضعف عسكري، بل « ليتفرغ أكثر لتمتين دعائم دولته الناشئة »[42].

ومن مظاهر الفكر الديمقراطي في الجزائر في زمن الأمير عبد القادر، فكرة الشورى كمبدأ أساسي للحكم الراشد، وإشراك العلماء في المشاورة، واتخاذ الآراء الحاسمة في المواقف ذات الأهمية الاستراتيجية، حتى يضمن التمثيل العلمي وليس الشعبوي الغوغائي، مثلما يحدث في بعض الأنظمة العربية التي تشرك في المشاورات السياسية الأميين الذين يضمنون للحكام التمثيل الأعمى الذي يضمن لاعتقاد ولا يرضى الانتقاد.

ولكي يضمن الأمير عبد القادر القاعدة الصلبة للدولة، والمرجع الأساسي للتسيير، ربط بين الحكم والتوحيد. ربط الدين بالدولة وبالسياسة، حتى لا يخرج عن الدين في حكمه، ولا يقع في الشرك، ويضمن لنفسه التموقع في الجبهة القوية ضد خصومه الذين حاولوا التملص من دفع الضرائب بحجة أن البيعة كانت على الجهاد، وتوقف الجهاد يفضي إلى توقف نفقات الحرب، وهذا يجعل دفع الضرائب لا مبرر له. ولكن الأمير عبد القادر تمسك بالتوحيد والدين في التسيير، ومواجهة الخصوم مصداقا لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الأَمْرِ مِنكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً ﴾[43].

ولكن حكمة الأمير وحنكته السياسية وبعد نظره في الأفق السياسي، قارع الحجة بالحجة وقال لهم: « إنّ الغاية في قبولي لتقلد هذا المنصب أن تكونوا آمنين على أنفسكم وأعراضكم وأموالكم، مطمئنين على بلادكم متمتعين بوظائفكم الدينية، ولا يمكن أن أبلغ مرادي من ذلك، إلا بمساعدتكم مالا ورجالا، وبهذا تعلمون أن المنافع الحاصلة منكم عائدة إليكم، ولا أظن أن يخطر في بال أحدكم أن الأموال التي تؤخذ منكم أبتغيها لنفقاتي الشخصية، لعلمكم وتحققكم أني غني ملئ بما خلفه والدي »[44] وبهذه الفقرة يكون الأمير عبد القادر خاطب العواطف والعقول، فقد أكد لهم بأن قبوله هذا المنصب ليس حبا في الرياسة كهدف وكغاية، بل هو قبول فرضته عليه روح التضحية في سبيل الوطن. ومصلحة المواطنين محتواه في مصلحة الوطن، إنها مسؤولية ثقيلة عليه ولتخفيف عبء الاحتلال على مواطنيه.

المنارة للاستشارات

وأقنعهم بأن نجاحه متوقف على مساعدة الجميع أموالا ورجالا. وأقنعهم بأن ما ورثه عن أبيه من مال وجاه، يكفيه ويغنيه عن ضرائبهم التي يجمعها من أجل نفقات الحرب. وبهذا يريد أن يشركهم في تحمل المسؤولية والعبء الجهادي، وهو يعزف على وتر شعور الجميع بمسؤولية النجاح والفشل في الحرب ضد الكفار الفرنسيين.

وهذا النقاش كان يجري بصورة ديمقراطية بعيد عن روح التسلط وكبت أصوات المعارضين، وهذه الظاهرة نادرة في تاريخ الحكم الإسلامي بعد الخلفاء الراشدين، خصوصا إذا علمنا أنه لم يرث الحكم عن عائلته، بل ارتقى إليه بالبيعة الشعبية التي تمثل مظهرا من مظاهر الحكم الديمقراطي الحديث. ولم يعرف عن الأمير عبد القادر أنه استعمل السيف مع معارضيه في الرأي، إلا الذين كانوا يتعاونون مع العدو، وهذا شيء طبيعي تفرضه عليه الروح الوطنية وحب الوطن. وفكرة الوطنية شرط أساسي في الحفاظ على الدولة وعلى مقوماتها وهناك مبدأ آخر من مبادئ الدولة الحديثة هو "المساواة" هذا المبدأ تسلحت به دولة الأمير عبد القادر بينه وبين مواطنيه أو بين المواطنين والحكام، لا فرق بين هذا وذاك إلا بالإخلاص للوطن وحب الجهاد في سبيله، وقد تحدث أحد المستشرقين الغربيين وهو السيد "سير توماس أرلوند" في كتابه "الدعوة إلى الإسلام عن المساواة" قائلا: « إنّ مبدأ المساواة الذي جاء به الإسلام هو مبدأ جديد بالنسبة للعرب، لأنه كان يتعارض مع الشعور القبلي السائد في الجاهلية حيث كانوا يتفاخرون بالألقاب والأنساب »[45] ولكن هذا المفهوم للمساواة في فكر الأمير عبد القادر مفهوم مرفوض، القضاة وحدهم هم المؤهلون لإصدار الأحكام، وبهذا يكون الأمير عبد القادر أسس لمبدأ استقلالية القضاء، عكس الحكام الأتراك، والأخطر من ذلك فحتى المؤسسة العسكرية جعلها خاضعة للسلطة القضائية[46]، حتى لا تتداخل السلطات ويغيب العدل، ويضيع مفهوم المساواة، كما يحدث في بعض الأنظمة الديكتاتورية. والمساواة لم تكن مجرد شعار يتداول في المحافل والمناسبات، بل جعله الأمير عبد القادر حقيقة ملموسة، بحيث كان الأمير يلجأ في المسائل الخطيرة إلى إشراك العلماء، وكان يحضر بنفسه في مثل هذه المحاكمات، ليضمن المساواة والعدل بين الجميع، وإشراك العلماء يرمي إلى مغزيين هما:

1–رفع معنويات العلماء وجعلهم يشعرون بدورهم في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية وكسب ثقة المجتمع في هذه المحاكمات.

2– إعطاء دلالة قوية لمثل هذه المحاكمات، والجلسات، وقد أعطى الأمير للسكان حق التقاضي بالكيفية نفسها التي يتقاضى بها ذوو المكانة الرفيعة في

المنارة للاستشارات

المجتمع. وهناك ظاهرة تبدو غريبة بالنسبة للحكم المعاصر، ولكنها تعتبر أكبر ركيزة ضد التعسف في استعمال السلطة. وهي أنه في يوم انعقاد جلسة الحكم تحت إشراف الأمير يخرج المنادون إلى الأسواق وينادون « من ظلم منكم من طرف الآغا، فليتقدم بشكواه إلى الأمير، لقد تكونت الوحدة والمساواة حتى بين أفراد القبيلة ورئيسها »[47] وبهذا يكون الأمير قد جعل مبدأ تقريب العدالة من المواطن حقيقة ملموسة وليس مجرد شعار للاستهلاك الإعلامي، كما هو معمول به في بعض الدول النامية، ولكن الأساس الذي دعم هذه الوحدة والمساواة، هو الأساس الديني الذي نمّى الشعور بالوحدة الدينية والوحدة الوطنية، لأن الوحدة الدينية هي التي تتجاوز الوحدة الوطنية، ومزج الوطنية بالدين ظل يلازم الفكر السياسي الجزائري جيلا بعد جيل، نظرا لما يلعبه الدين في تقوية الشعور الوطني والقومي، وتدعيم الضمير الجمعي. ثم إنّ أسلوب الحكم الديني في الإسلام يدمج حياة الفرد بالمجتمع، ويربط الحياة الدينية بالحياة الاجتماعية والشؤون السياسية، لأن الإسلام ينفرد بكونه « عملا وعقيدة ترتبط به الحياة الدينية المشاهدة بالحياة الآخرة الغيبية والمتع الروحية»[48] وبإقراره لهذه الحقيقة يكون "عبد الله شريط" قد عبّر مرة أخرى عن بعده عن الفكر الشيوعي الرافض لربط الدين بالسياسة.

وقد تحدث الدكتور شريط عن فكرة المساواة في سياسة الأمير عبد القادر واعتبرها إحدى الدعائم التي من شأنها أن تساهم في بعث وتدعيم الشعور بالوحدة الوطنية. هذه المساواة التي لم تكن مجرد شعار رفعه الأمير، بل طبقه في حياته اليومية، خصوصا وأن الفترة الزمنية التي عاشها الأمير كانت فترة تمايز بين الطبقات.

ولهذا فإنّ الدكتور شريط يرى بأنه من الضروري أن يقوم المسلمون في الحاضر بتحليل فلسفتهم الخاصة في الحكم من ناحية ويقارنوها بما يقوم به الأوروبيون من ناحية أخرى، وأن يدركوا أن هناك مفاهيم للوطنية والمساواة في النظام الاشتراكي غير التي تنادي بها الإيديولوجيات الأخرى، وأن العوامل المحركة للثورة ليست كلها اقتصادية، بل إن الشعور الديني والتضامن الوطني له فيها ضلع كبير[49].

وفي السياق نفسه يستعرض الدكتور شريط تساؤل "جاك بيرك" عن مدى قدرة الإسلام عن الواجهة والتحدي الذين يتهمونه بالبدائية والتعصب خصوصا وأن الإسلام ما فتئ يتغلغل في قلوب الشعوب وفي دساتيرهم، فهل سيكون له القوة الغالبة على تناقضاته المتمثلة في دعاة الأصالة والمعاصرة، وبين التقدميين الداعين إلى التوفيق بينه وبين الاشتراكية، وبين التشدديين الذين يحلمون بالعودة إلى الأصول الأولى للإسلام لاستخراج نظام عالمي موحد للشعوب التي تحتاج إلى التغيرات الاجتماعية، والنزوع إلى

المنارة للاستشارات

الفردية مما يجعل من الصعب أن يحقق الإسلام وحدته المفقودة، ومع ذلك فإنّ الإسلام ما يزال في إمكانه أن يتوسع أكثر بشرط أن يبحث المسلمون عن توجهاته العامة، وهل هم قادرون على مثل هذا التصور؟[50].

وفي رأي الدكتور شريط أن أفضل من قدم إجابة عن هذا التساؤل هو المفكر الأردني الدكتور فهمي جدعان في كتابه "أسس التقدم عند مفكري الإسلام في العالم العربي الحديث" الذي عرض تشتت الفكر السياسي العربي الحديث، وحلل هذا التشتت بدقة شاملة وموضوعية جادة، وبيّن خطأ الذين يزعمون بتحجر النظرية السياسية العربية وأن تجديدها ميؤوس منه. وهذا مردّه تباين مصطلحات الفكر السياسي عند كل كاتب أو مفكر، بحيث لا تجد لدى كل واحد من هؤلاء نظرية سياسية قائمة بذاتها لحل مشاكل الحكم في العالم العربي والإسلامي، رغم الجهود التي بذلها بعضهم في هذا المجال، ابتداءً من جمال الدين الأفغاني إلى علال الفاسي. وفي رأي الدكتور شريط أن الضعف الإسلامي في الإيديولوجية الإسلامية في الحكم يكمن في المجال العملي والتطبيقي، وبهذا يمكن القول أن الدكتور شريط يربط بين القول والفعل وبين السياسة والدين وبين القومية والوطنية.

المنارة للاستشارات

الهوامش

1- ابن منظور: لسان العرب، دار المعارف، مصر، 1979، ص 149.
2- أحمد عبد السلام: مصطلح السياسة عند العرب، ش.و.ت.ن، تونس، 1985، ص 13.
3- جهاد الحسيني: الفكر السياسي العربي الإسلامي، كلية العلوم السياسي، بغداد، 1993، ص 20.
4- عبد الغني بسيوني: النظم السياسية، دار المعارف، الإسكندرية، 1994، ص 08.
5- محمد عابد الجابري: إشكالية الفكر العربي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1990، ص 51.
6- عبد الله شريط: مقال في المجاهد الأسبوعي، اللسان المركزي لحزب جبهة التحرير الوطني، العدد 1124، 19 فيفري 1982، ص 35.
7- عبد الله شريط: المجاهد الأسبوعي، العدد 1127، 12 مارس 1982، ص 32.
8- سورة السجدة: الآيات 7، 8، 9.
9- محمد عرب: شرائع النفس والعقل والروح، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2005، ص 369.
10- عبد الله شريط: المجاهد الثقافي، مجلة دورية تصدر عن دار المجاهد، عدد 6 ماي 1968، الجزائر، ص 1، 2.
11- عبد الله شريط، المجاهد الأسبوعي، عدد 1127، مرجع سابق.
12- عبد الله شريط: محاضرات الفكر الإسلامي، وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية، م. الخامس، الجزائر، 1972، ص 105.
13- عبد الله شريط، المرجع نفسه، ص 109.
14- المرجع نفسه، والصفحة نفسها.
15- مالك بن نبي: شروط النهضة، ترجمة: عبد الصبور شاهين، دار الفكر، 1969، ص 70.
16- ألبرت أشفتير: فلسفة الحضارة، ترجمة: عبد الرحمان بدوي، وزارة الإرشاد القومي، 1963، ص 63.
17- محمد البهي: الدين والحضارة الإنسانية، الشركة الجزائرية مرازقة (د.ت)، ص 376.
18- عبد الله شريط، مجلة الفكر الإسلامي، مرجع سابق، ص 113.
19- عبد الله شريط: مع الفكر السياسي الحديث والمجهود الإيديولوجي في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص 60.
20- عبد الله شريط، المرجع السابق، ص 60.
21- عبد الله شريط: المشكلة الإيديولوجية وقضايا التنمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1981، ص 17.
22- محمد جمال الطحال: الاستبداد وبدائله، في فكر الكواكبي، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1992، ص 55.
23- غاستون بوتول: سوسيولوجيا السياسة، ترجمة: نسيم نصر، منشورات عويدات، بيروت، 1980، ص 114.

المنارة للاستشارات

24- سعيد سراج: الرأي العام، مقوماته وأثره في النظم السياسية المعاصرة، الهيئة المصرية للكتاب، 1978، ص 9.
25- عبد الله شريط، مع الفكر السياسي الحديث، مرجع سابق، ص 61.
26- أحمد حيدر: نحو حضارة جديدة، دار الفكر، لبنان، 1999، ص 290.
27- عبد الله شريط، مع الفكر السياسي، مرجع سابق، ص 63.
28- عبد الله شريط، المصدر نفسه، ص 63.
29- المصدر نفسه، ص 65.
30 - المصدر نفسه، ص 69.
31- المصدر نفسه، ص 77.
32- المصدر نفسه، ص 77.
33- المصدر نفسه، ص 97.
34- أبو القاسم سعد الله: المجاهد الثقافي، جوان، العدد 8، 1969، ص 13.
35- عبد الله شريط، مع الفكر السياسي الحديث، مرجع سابق، ص 97.
36- أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية، دار الآداب، بيروت، 1969، ص 114.
37- أحمد الخطيب: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأثرها في الإصلاح في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص 93.
38- عبد الله شريط، مع الفكر الحديث، مصدر سابق، ص 98.
39- المصدر نفسه، والصفحة نفسها.
40- كرين برينتون: تشكيل العقل العربي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1984، ص 68.
41- عبد الله شريط، مع الفكر السياسي الحديث، مصدر سابق، ص 98.
42- المصدر نفسه، ص 99.
43 - سورة النساء: الآية 59.
44- عبد الله شريط، مع الفكر السياسي الحديث، مصدر سابق، ص 99.
45- سير توماس أرنولد: الدعوة إلى الإسلام، ترجمة: حسن إبراهيم حسن وآخرون، مصر، 1970، ص 62.
46- عبد الله شريط، مع الفكر السياسي الحديث، مصدر سابق، ص 101.
47- المصدر نفسه، ص 102.
48 - المصدر نفسه، ص 103.
49- المصدر نفسه، ص 104.
50 - المصدر نفسه، ص 106.

المنارة للاستشارات